تحليل القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة
Analysis of the competitiveness of Algerian SMEs in the light of globalization

مصطفى بوعقل، أستاذ متعاقد، المركز الجامعي غليزان.

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ الإصدار
2018-10-03	2019-03-07	2019-06-18

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تحديات العولمة على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تصميم استبيان شمل 89 مؤسسة تنشط على مستوى ستة ولايات وتم معالجة البيانات المحصلة بواسطة برنامج SPSS v.24.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاندماج في النشاط الاقتصادي العالمي أصبح خيارا حتميا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كما أن استقرارها واستدامتها يستدعي صياغة استراتيجيات تنافسية فعالة، والعمل على تطوير إمكاناتها واستخدامها بشكل أكثر كفاءة، إضافة إلى تعزيز هيكلها بخلايا لرصد التطورات البيئية وتوسيع رؤيتها بهدف تنمية مهاراتها في التأقلم مع التحديات المعاصرة وتكييف نسقها مع البيئة التنافسية.

الكلمات المفتاحية: القدرة التنافسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العولمة، الجزائر

تصنيف JEL: D21، L19

Abstract:

This study aims to analyze the impact of globalization challenges on the competitiveness of SMEs, using a survey including 89 SMEs operating in six wilaya and the data collected was processed by SPSS v.24.

The study concluded that integration into global economic has become an inevitable choice for Algerian SMEs, as well as that their stability and sustainability call for effective competitive strategies, the development of their potential and efficiency, the installation of cells for monitoring environmental challenges and expansion of their vision to develop their skills in order to Keep pace with contemporary changes and adapting them to the competitive environment.

Keywords: Competitiveness, SMEs, Globalization, Algeria.

Jel Classification Codes: D21 ،L19.

المؤلف المرسل، مصطفى بوعقل، Dr.Bouakel@gmail.com

I.مقدمة:

أدت العولمة إلى انتشار الأنشطة التجارية وتحرير التدفقات المالية، والمزيد من الترابط والاعتماد المتبادل في جميع أنحاء العالم، ويقر الكثيرون بأنها أصبحت ظاهرة تتعدى الحدود الإقليمية والمحلية وتطرح العديد من الرهانات والتحديات. في مقابل هذا التطور تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة متزايدة في تكييف نسقها بالشكل الذي يضمن استمرارية كيانها واستقراره أو حتى الحفاظ على مركزها التجاري، وذلك نظرا للأثر الذي خلفته المنافسة الحادة في مجالات التصنيع وجودة الخدمات وتنامي الطفرات الابتكارية.

1. إشكالية الدراسة:

لم يعد اختيار العزلة عن الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية خيارا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي استلزم تنمية قدرتها على التوقع والاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة التنافسية، فضلا عن تصميم آليات أكثر مرونة وتكاملا وكفيلة بدعم وتطوير تنافسيتها على المدى القصير والمتوسط، ومن هنا تنبثق معالم الاشكالية المصاغة في السؤال الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى تتأثر القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالتحديات التي تطرحها العولمة ؟

2. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0,05) بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودرجة عولمتها.

- **الفرضية الجزئية الأولى:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأبعاد توجهها لاقتحام الأسواق الخارجية.
- **الفرضية الجزئية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخبرتها في التعامل مع الأسواق.
- **الفرضية الجزئية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تطرحها العولمة.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- محاولة تشخيص المتغيرات المفرزة في ظل العولمة؛
- تحليل تأثير تحديات العولمة على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- اقتراح آليات للتكيف مع النسق التنافسي للبيئة الاقتصادية الراهنة.

4. منهج الدراسة:

اقتضى الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي في استعراض المفاهيم الأساسية للدراسة والاطلاع على رهانات البيئة المعاصرة، كما تم اللجوء إلى المنهج الإحصائي من خلال تناول الأدوات الإحصائية المخصصة لتحليل ومناقشة البيانات التي تم تجميعها حول عينة الدراسة وتفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

II. إشكالية تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إفرازات العولمة:

1. تعريف القدرة التنافسية:

يرى الاقتصادي "Porter" 1990 أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على جذب ودعم النشاطات التي تحقق التفوق والتميز على الآخرين (Chosniel, et al, 2014). ويعتبر الاقتصادي "Vilev" 2007 أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على توفير تجديدات وتحسينات مستمرة تعمل على خلق وتدعيم ميزة تنافسية مستدامة بناء على التفوق في الأداء الاقتصادي (Sibel, 2015).

في حين يعرفها الاقتصادي "Li" 2011، بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المنشودة (العائدات، الحصة السوقية ...) فضلا عن ضمان التنمية والاستمرارية على المدى البعيد (Ramadhilla, Donald, 2014). كما يعرفها البعض على أنها الكيفية التي تستطيع بها المنظمة أو الدولة أن تستخدم تدابير وإجراءات معينة تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم (عازب، غربي، 2013)، كما تعرف القدرة التنافسية للمنظمة على أنها قوة دافعة أو قيمة أساسية تتمتع بها المنظمة وتؤثر على سلوك العملاء في إطار تعاملهم مع المنظمة (رزيق، مسدور، 2003).

وتدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية إلى الاهتمام بجوانب عديدة منها (محمد، 2014):

- **مستوى التحليل** إما التحليل على مستوى المنتج أو المشروع أو القطاع أو البلد.
- **الشمول** : هي تحقيق الأهداف بأقل التكاليف، والفعالية والاختيار الصحيح للغايات.
- **النسبية** : حيث أن التنافسية في جوهرها تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات سواء كانت بلدانا أو مؤسسات أو أقسام في المؤسسة الواحدة، أو بين فترتين زمنيتين وهو ما يثير مسألة فقدان التنافسية والديناميكية، كما يفسر اهتمام تقرير WEF بجانب نمو التنافسية مقابل التنافسية، أو تعني المقارنة النسبية بالقياس إلى وضعية افتراضية مستهدفة وتكون معرفة جيداً.

2. تشخيص المتغيرات المفرزة في ظل العولمة

1.2. المتغيرات المتعلقة بأبعاد العولمة:

- **اندماج الأسواق**: وهو متغير يعكس البعد المكاني للظاهرة ويعني إمكانية الانتقال عبر كافة أنماط السوق دون قيود، فوفقاً لـ "أدريان" (Chosniel et al, 2014) فإن العولمة تؤثر في تحرير الأسواق من خلال التدفق الحر لعوامل الإنتاج عبر الحدود مما يجعل الأسواق أكثر تقاربا وتكاملا.
  - ✓ **المستوى الداخلي:** ويعني إمكانية الانتقال من السوق المالي قصيرة الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل، من البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال، من خدمات التأمين إلى الخدمات البنكية، ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية ...إلخ (bairak.yoo7.com/t3850-topic 25/08/2018 21:45).
  - ✓ **المستوى الخارجي:** ويعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب، بحيث يتسنى للمتعاملين الأجانب شراء جزء من الأصول المالية لكبرى الشركات الوطنية، بالإضافة للأصول المالية الحكومية.
- **تسارع عمليات العولمة**: وهو متغير يعكس البعد الزمني للظاهرة، ويعني أنه مقارنة بالعقود القليلة الأخيرة تضاعفت النشاطات الوظيفية للمؤسسات في مجال الانتاج، التسويق وتعددت استراتيجيات التحالف والشراكة كالمناولة والإنشاء، فضلا عن التزايد المفرط في معدلات الاستثمار الأجنبي وحركية التجارة الخارجية، إضافة إلى تنامي درجة التكامل الاقتصادي بين الدول وتكثيف عمليات التعاقد والتفاوض وارتفاع مستويات التبادل، وتنوع نشاط الشركات وأساليب التنافس وتباين وظائف الأسواق ...إلخ.

2.2. المتغيرات المتعلقة بطبيعة العولمة:

- **ديناميكية نشاط العولمة**: وهو متغير يعكس ثبات واستقرار الظاهرة، وتشير هذه الخاصية إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي -منذ النصف الثاني من عقد التسعينات- في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بترتيبات الأوضاع الاقتصادية العالمية السابقة له قبل هذا التاريخ. وتتعمق ديناميكية العولمة في سعيها إلى إلغاء القيود والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فالخاصية الديناميكية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تتأكد يوما بعد يوم، بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائم على أساسها في المستقبل (حشماوي، 2006).

- **تعقد البيئة**: وهو متغير يعكس بنية الظاهرة، ويعني تداخل وتشابك عناصر المحيط الدولي نظرا لتعدد الأطراف الفاعلة في سير المتغيرات الاقتصادية، وظهور قوى وسيطية تؤثر في أبعاد الاستراتيجية للعلاقات على كافة مستوياتها السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية (عرياني، 2009).

3.2. المتغيرات المتعلقة بتركيبة العولمة:

- **التغير التكنولوجي**: وهو متغير يعكس محرك الظاهرة، بحيث ساهمت الطفرات الابتكارية في عالم التكنولوجيا على انخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأوفر اقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافياً ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثا عن الكفاءة، كذلك تؤدي التغيرات التكنولوجية إلى خلق تخصصات جديدة ،وتغيير الطلب على المهارات القائمة، وإلى زيادة أهمية بعض الأقسام، وانخفاض بعضها الأخر أو الوظائف، وتغيير طبيعة الأعمال والمهام (الأسرج، 2007).
- **تدفق المعلومات**: هو متغير يعكس امتداد الظاهرة، بحيث اجتاحت الثورة المعلوماتية شتى المجتمعات نظرا: (آل فرحان، 2016).
  - حجم المعلومات الكبير والمتنامي بشكل سريع جدا على الانترنت وطبيعة التعامل معه.
  - الطفرة العلمية الكبيرة والتقدم في علميات الاكتشاف بدرجة تفوق كثيراً كل مراحل التطور السالفة وظهور التخصصات المختلفة الدقيقة في جميع مجالات العلوم، وتعدد أشكال نشر المعلومات وأوعيتها، وتعدد لغات النشر.
  - التقدم الهائل والسريع في وسائل وتكنولوجيا الاتصالات والمواصلات ونظم نقل المعلومات الإلكترونية.
- **تنامي المستوى المعرفي**: وهو يعكس عمق الظاهرة، بحيث تتجسد إحدى السمات الأساسية في اقتصاد العولمة الجديد في التزايد الأسي لتركيز القيمة المضافة على الحلقات المعتمدة على الكثافة التكنولوجية والمعرفية في سلسلة القيمة. وبناء على ذلك، حينما يتعلق الأمر بتحديد موقع مشروع أو اقتصاد كامل من الاقتصاد العالمي، ترتبط العائدات الاقتصادية بالارتقاء من خلال البحث والتطوير والابتكار، والتطور التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تتمتع بدرجة عالية من المهارات المتعددة وتدعمها الإمكانيات الفنية والتكنولوجية الضرورية (الأسرج، 2007).

3. تأثير تحديات البيئة المعاصرة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرى Dälken (2014) أن التطورات التي يشهدها الاقتصاد المعاصر جعلت تنافسية المؤسسات تتأثر أكثر بثلاث متغيرات جديدة شملت العولمة، الرقمنة وإزالة القيود، وقد اقترح Bang وMarkese (2012) أن العولمة تؤثر على نموذج القوى التنافسية عبر ثلاث أبعاد تشمل: (Fabian, 2014).

- **الحجم:** اتساع الأسواق ما يعني عدد أكبر من المنتجات، الزبائن، الموردين، المنافسين؛
- **الموقع:** يتعلق بسلاسل القيمة والتوريد المتفرقة، والتعاقد من الباطن والتخريج؛
- **الضغط:** يرتبط بالأسعار، التكاليف، معدل التغير، مستوى التنوع، غموض الرؤية.

يعتمد نجاح المؤسسة على القدرة على إدارة العوامل البيئية الخارجية والداخلية، وعلى أساسها يتم تحليل المتغيرات وكذلك وضع وتنفيذ استراتيجيات الأعمال، وقد أثبتت بعض الدراسات أن تأثر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تجاه البيئة يكون بدرجات متفاوتة، وذلك تبعا لطبيعة قطاع النشاط الذي تنتمي إليه، درجة تعقد المتغيرات البيئية، وأخيرا الحجم. فحسب تعبير "Chappaz" إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعرض بشكل قوي لتأثيرات البيئة دون التمكن من استغلال الفرص المتاحة لها"، وفي نفس الاتجاه يرى كل من"Paché" و"Birley" و"Westhead" أن المؤسسات الصغيرة الحجم والفتية أكثر عرضة للصدمات البيئية. (Gaël, 2001).

يرى Milliken (1987) أن عدم اليقين البيئي يحدث عندما يكون القادة غير قادرين على التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في مكونات البيئة أو عجزهم عن الفهم الكامل للعلاقات بين مكونات البيئة، وأشار Gorzen (2015) أنه لا يمكن إزالة مشكل التعقيد ومع ذلك بالإمكان التخفيض من مستوياته إلى درجة تسمح بالتحكم فيه، (Małgorzata, et al, 2015) وعلى هذا الأساس حصر Kwane (2017) محددات اختيار السلوك الاستراتيجي في: (Kwane, 2017)

- **ديناميكية البيئة:** عالجت مختلف الدراسات الحالة الديناميكية للبيئة على أنها عدم استقرار السوق (Mintzberg 1979)، معدل تغير مكونات المحيط (Bourgeois 1985)، وتغير الهيكل التنافسي (Gueguen 2001)، وعموما يتوجب على المؤسسات إدراك بعدين للديناميكية يشملان طبيعة التغير ودرجته.
- **تعقد البيئة:** يتعلق بعدم التجانس وتشتت الأنشطة، كما ربطها Marchesney (2002) بعدم القدرة على فهم الظواهر أو التحكم فيها.

وكان Gueguen (2001) قد أضاف بعدين آخرين للبيئة شملا (Gaël, 2001):

- عدم اليقين (نقص المعلومات من البيئة وصعوبة التنبؤ)؛
- الاضطراب (السرعة، التداخل، والتجديد ودرجة تأثير التغيرات البيئية)

III. دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. منهجية الدراسة:

1.1. طبيعة عينة الدراسة:

عرفت الدراسة الميدانية توزيع 150 استمارة على ستة ولايات هي الجزائر العاصمة، وهران، تلمسان، سيدي بلعباس، غليزان وتيارت، وقد أسفرت العملية على استرجاع 113 استمارة بمعدل تجاوز 75%، غير أنه تم استبعاد منها 24 استمارة لأسباب شكلية وأخرى موضوعية، وبذلك أصبحت عينة الدراسة تتركب من 89 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

2.1. أدوات إجراء الدراسة:

1.2.1. أداة جمع البيانات:

قصد تحليل العلاقة بين هيكل السوق وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تصميم استبيان بناء على مجموعة من الدراسات السابقة، ثم تكييفها مع موضوع الدراسة وخصوصيات العينة. وسنقوم بمعالجة فقرتين شملت معلومات وخصائص عينة الدراسة، وكذا محددات القدرة التنافسية، على شكل أسئلة متعددة الخيارات.

2.2.1. أداة معالجة البيانات:

تم الاعتماد على برنامج Excel إصدار 2013 وكذا برنامج SPSS إصدار 24 وذلك قصد معالجة البيانات واستخراج النتائج.

3.2.1. قياس ثبات الاستبانة:

من أجل البرهنة على أن الاستبانة تقيس المتغيرات المستهدفة والتأكد من صدقها تم إجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقراتها بحساب معامل (Alpha Cronbach)، واتضح من النتائج أن الأداة تتمتع بمعامل ثبات عال بلغ 92% وهي نسبة مرتفعة ومقبولة لإجراء الدراسة.

3.1. خصائص عينة الدراسة:

بالنسبة للجزء المتعلق بالمعلومات الأساسية حول المؤسسات، فقد كانت نتائجه بعد تفريغ مجموعة الاستبانات الموزعة على العينة المحددة كما يلي:

1.3.1. حجم المؤسسة:

بلغ عدد المؤسسات المصغرة التي يتراوح عدد عمالها من 1 إلى 9 عمال 30 مؤسسة بنسبة تعادل 33,7%، أما في ما يخص المؤسسات الصغيرة التي يتراوح عدد عمالها من 10 إلى 49 عامل فقد بلغ عددها 31 مؤسسة أي ما يعادل 34,8%، بينما بلغ عدد المؤسسات المتوسطة التي يتراوح عدد عمالها من 50 إلى 250 عامل 28 مؤسسة وبنسبة تقدر بـ 31,5% من إجمالي عينة الدراسة.

2.3.1. خبرة المؤسسة:

المؤسسات التي تتعدى مدة نشأتها 10 سنوات هي الأكثر حضورا بعدد بلغ 48 مؤسسة أي ما يعادل 53,9% من إجمالي عينة الدراسة، مقارنة بالمؤسسات متوسطة الخبرة (5-10 سنوات) التي راوح عدد 29 مؤسسة وبنسبة تقدر بـ 32,6%، في حين بلغ عدد المؤسسات الناشئة (أقل من 5 سنوات) 12 مؤسسة وهو ما يعادل 13,5%.

3.3.1. ملكية المؤسسة:

بلغ عدد المؤسسات الخاصة 75 مؤسسة أي ما يعادل 84%، في حين بلغ عدد المؤسسات العمومية 14 مؤسسة بنسبة تقدر بـ 16%، على غرار الحرف التقليدية التي لم تسجل أي مشاركة.

4.3.1. نشاط المؤسسة:

اشتملت عينة الدراسة على 47 مؤسسة صناعية (52,8%)، و28 مؤسسة خدماتية (31,5%)، إضافة إلى 10 مؤسسات تنشط في قطاع الأشغال العمومية (11,3%)، فيما سجلت المؤسسات الناشطة في مجال الفلاحة والطاقة والمناجم نسبا ضعيفة قدرت بـ 2,2% لكل منهما.

الشكل رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط

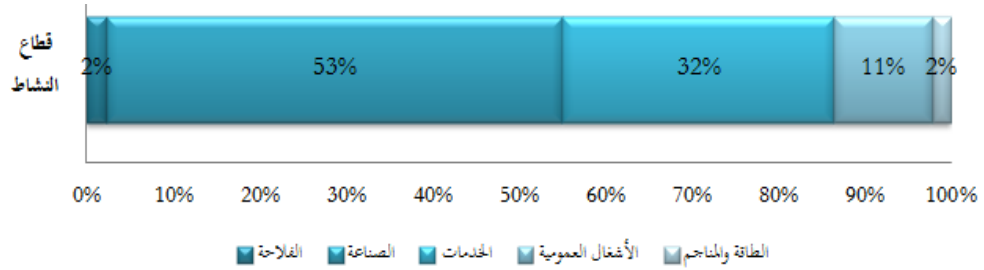

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel

ومن حيث توزيع المؤسسات الصناعية المركبة لعينة الدراسة حسب نمط نشاطها، فإن البيانات تظهر أن المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية قد احتلت المركز الأول

بعدد بلغ 28 مؤسسة وبنسبة قدرت بـ 59,6%، تليها في المركز الثاني كل من صناعة الحديد والصلب وصناعة النسيج والجلود بعدد راوح 5 مؤسسات لكل منهما، وبسنبة عادلت 10,6% على الترتيب، في حين جاءت صناعة مواد البناء في المركز الثالث بـ 4 مؤسسات أي ما يعادل 8,5%، بينما احتلت كل من الصناعات الكيميائية والبلاستيكية، الصناعات الميكانيكية والكهربائية وكذا صناعة الورق والخشب مراكز متأخرة بنسب تراوحت بين 4,3% و2,1% من إجمالي المؤسسات الصناعية على الترتيب.

2. عرض نتائج الدراسة

1.2. تصنيف المؤسسة حسب امتداد النشاط:

من الشكل الموالي نلاحظ أن عينة الدراسة تتركب من 65 مؤسسة ناشطة بداخل الوطن بنسبة تقدر بـ73%، وكذا 15 مؤسسة مستوردة من الخارج بنسبة تقدر بـ 17% بالإضافة إلى 6 مؤسسات مصدرة إلى الأسواق الأجنبية و3 مؤسسات لها فروع بالخارج أي ما يعادل 7% و 3% على التوالي.

الشكل (2): تصنيف عينة الدراسة حسب امتدادات نشاطها

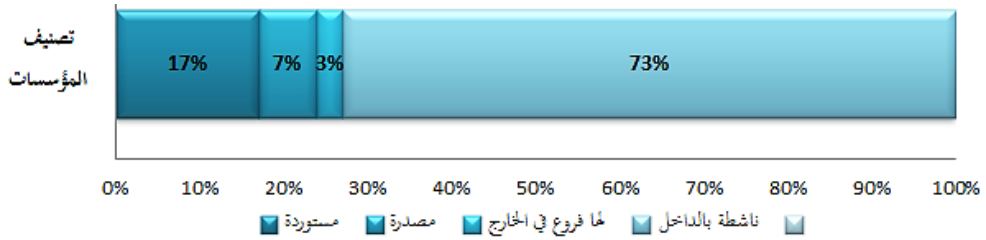

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

2.2. دوافع وأبعاد توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقتحام أسواق أجنبية:

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن الحصول على التمويل هو أول عامل يدفع عينة الدراسة للتوجه نحو الخارج حيث بلغ متوسطه الحسابي 3,76 وبدرجة موافق نسبيا، متبوعا بالرغبة في الحصول على يد عاملة مؤهلة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,43 وبدرجة موافق نسبيا أيضا، يلي ذلك كل من الرغبة في الحصول على المعرفة والتكنولوجيا وعامل تصريف الطاقة الانتاجية المعطلة بمتوسطين حسابيين بلغا 3,31 و2,97 على الترتيب وبدرجة محايد، في حين احتل عامل عدم ملائمة السوق المحلي المركز الأخير بمتوسط حسابي 2,53 وبدرجة غير موافق نسبيا.

الجدول (1):دوافع وأبعاد توجه عينة الدراسة للخارج

دوافع وأبعاد التوجه للخارج	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
عدم ملائمة السوق المحلي	2,53	1,09	غير موافق نسبيا
تصريف الطاقة الانتاجية المعطلة	2,97	1,25	محايد
الحصول على المعرفة والتكنولوجيا	3,31	1,22	محايد
الحصول على التمويل	3,76	1,19	موافق نسبيا
الحصول على يد عاملة مؤهلة	3,43	1,25	موافق نسبيا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

3.2. خبرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع الأسواق:

الجدول الموالي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة على العبارات المتعلقة الخبرة في التعامل مع الأسواق الأجنبية.

الجدول (2): خبرة عينة الدراسة في التعامل مع الأسواق

الخبرة في التعامل مع الأسواق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الخبرة في مجال الاستيراد	1,81	1,29	غير موجودة غالبا
الخبرة في مجال التصدير	1,44	1,01	غير موجودة إطلاقا
الخبرة في القيام بالتحالفات والشراكات	1,80	1,25	غير موجودة غالبا
الخبرة في إنشاء وحدة إنتاجية بالخارج	1,52	1,05	غير موجودة إطلاقا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ومن البيانات السابقة نلاحظ أن الخبرة في الاستيراد قد جاءت في المركز الأول بمتوسط حسابي قدر بـ 1,81 وانحراف معياري 1,29 وهو ما يؤشر على أن مجال الاستيراد هو أول خطوة للمؤسسة للتعرف على العالم الخارجي، تليها الخبرة في القيام بالتحالفات والشراكات، حيث احتلت المركز الثاني بمتوسط حسابي قدر بـ 1,80 وانحراف معياري 1,25، وهو ما يفسر الرغبة بالاستعانة بمؤسسة شريكة تمتلك مقومات المنافسة واستراتيجيات التموقع في السوق الأجنبي والسعي للاستفادة من مواردها المالية والتكنولوجية والخبرة في التعامل مع متغيرات بيئة الأعمال.

في حين تأتي الخبرة في إنشاء وحدة إنتاجية أو توزيع بالخارج في المركز الثالث بمتوسط حسابي بلغ 1,52 وانحراف معياري 1,05 للدلالة على أن عينة الدراسة لم يسبق لها أن خاضت مثل هذه التجربة من قبل، كما يمكن اعتبار هذا الهدف خارج عن اهتمامات 96% من إجمالي المؤسسات محل الدراسة.

واحتلت الخبرة في مجال التصدير المركز الأخير بمتوسط حسابي بلغ 1,44 وانحراف معياري 1,01، وهو ما يدل على أن اقتحام هذا المجال يتطلب مقومات تتعلق بالامتثال لمعايير الجودة العالمية وتنافسية سعرية وتقنية عالية، بالإضافة إلى إمكانات استراتيجية وفنية قوية وهو ما تفتقر إليه عينة الدراسة.

كما تجدر الإشارة إلى أن جميع المتوسطات الحسابية أقل من 1,81 وهو ما يعني أن عينة الدراسة لا تتمتع بالخبرة الكافية للدخول إلى الأسواق الأجنبية، ويمكن اعتبار ذلك تدعيما للنتيجة السابقة المتعلقة بعدم استعدادها لتدويل منتجاتها أو أنشطتها.

4.2. التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار العولمة:

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن كل الفقرات الخاصة بتأثير إفرازات العولمة على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد سجلت وجود علاقة تأثير لكن بنسب متفاوتة، حيث احتل عامل اندماج الأسواق المركز الأول بمتوسط حسابي يقدر بـ3,80 ثم يلي ذلك عامل تعقد بيئة الأعمال في المركز الثاني بمتوسط حسابي يقدر بـ3,74 متبوعا بعامل شدة التغير التكنولوجي بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,52، إضافة إلى عامل تسارع نشاط المؤسسات بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,46، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل قد تحصلت على درجة تأثير قوي وهو ما تؤكده الانحرافات المعيارية التي سجلت قيما ضعيفة تعكس التقارب في وجهة نظر مسيري المؤسسات محل الدراسة. في حين انحصرت المتوسطات الحسابية للعوامل الأخرى بين 3,10 و3,22 وبدرجة تأثير متوسط.

الجدول (3): التحديات التي تواجه عينة الدراسة في ظل العولمة

تحديات العولمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التأثير
شدة التغير التكنولوجي	3,52	1,09	قوي
الحصول على المعلومات	3,18	1,08	متوسط
تنامي مستوى المعرفة	3,22	1,15	متوسط
تسارع نشاط المؤسسات	3,46	1,19	قوي
تعقد بيئة الأعمال	3,74	1,07	قوي
تزايد حركية المتغيرات الدولية	3,10	1,15	متوسط
اندماج الأسواق	3,80	1,22	قوي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

3. مناقشة نتائج الدراسة:

1.3. دوافع وأبعاد توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقتحام أسواق أجنبية:

إن أهم الدلالات التي يمكن استقصاؤها من خلال تحليل البيانات السابقة والمتعلقة بدوافع وأبعاد التوجه لاقتحام أسواق أجنبية هي أن المؤسسات محل الدراسة تعاني بالدرجة الأولى من غياب مصادر التمويل التي تغطي تكاليف انطلاق النشاط، إضافة إلى ضعف علاقتها بالبنوك والصناديق المحلية نتيجة ارتفاع مخاطرها وهشاشة هيكلها المالي، إضافة إلى أنها تواجه ضعف في مهارات اليد العاملة نتيجة نقص التكوين الأساسي للمورد البشري والافتقار إلى الخبرة والفكر الاستراتيجي لتسيير المشاريع.

كما أن مسيرو المؤسسات محل الدراسة لا يدركون قيمة وطبيعة المعلومات المكتسبة جراء التوجه إلى الأسواق الخارجية والتي تتعلق بتتبع حركية المنافسين ورصد تطورات المحيط والاطلاع على التقنيات التكنولوجية الحديثة في الانتاج والتسويق والتي تخلق ميزات تنافسية نادرة، وتخفض أعباء النشاط، وكذا البحث عن الشركاء المناسبين في ظل التحول التدريجي نحو اقتصاد المعرفة، وهو ما جعلهم يعبرون موفق محايد تجاه الرغبة في اقتحام أسواق أجنبية بغرض الحصول على التكنولوجيا والمعرفة.

ومن جهة أخرى فإن تذبذب الطاقة الانتاجية لعينة الدراسة نتيجة ضعف التكامل الخلفي في تموين أنشطتها ونقص الخبرة في رصد متطلبات السوق جعلها تعبر عن موقف محايد تجاه التفكير في اقتحام أسواق أجنبية، فضلا عن أن اتساع الأسواق المحلية يسمح بتعدد الفرص وخلق قنوات توزيع مختلفة بالإضافة إلى أن التعامل مع شريحة كبيرة من الموردين والعملاء لا

يولد دافعا لدى عينة الدراسة للبحث عن اختراق أسواق خارجية من منظور حجم رقعة المعاملات، وهو ما يفسر التباين النسبي في إجابات عينة الدراسة وعدم على عدم استعدادها للخوض في استراتيجيات تدويل منتجاتها، كما يدل أيضا على محدودية مواردها ومحلية مزاولة أنشطتها.

وعموما تبقى توجهات عينة الدراسة نحو تدويل منتجاتها أو أنشطتها بعيدة نسبيا عن الأهداف والانشغالات الأولية لها وهو ما عبرت عنه من خلال عزوفها عن استهداف بعض الأسواق الأجنبية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدم امتلاك هذه المؤسسات للمقومات الأساسية للتدويل، كما أن ضعف بنيتها وحساسيتها تجاه تقلبات بيئة الأعمال الدولية يجعلها تفضل البحث عن استقرار واستدامة كيانها عوض تحمل المخاطرة لاغتنام الامتيازات التي تنتج جراء تدويل منتجاتها أو أنشطتها.

2.3. التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة:

تؤشر البيانات المتعلقة بالتحديات التي تطرحها العولمة بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من أكثر التركيبات تأثرا بحركية المتغيرات البيئية نظرا لحساسية هيكلها التنظيمي وهشاشة رأسمالها وافتقارها لمقومات مواجهة تحولات المحيط، كما تجدر الإشارة إلى أن عينة الدراسة تواجه في ظل اندماج الأسواق حتمية انتقال آثار المنافسة نتيجة التدفق الحر لعوامل الإنتاج عبر الحدود مما يجعل مسألة صياغة استراتيجية لمواجهة آثار التدويل وحجز حصص سوقية أمرا صعبا، لا سيما في ظل تعدد المتعاملين واحتدام الاستراتيجيات التنافسية، ناهيك عن الحضور القوي للشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات ذات الخبرة في مختلف المجالات.

ومن خلال إجابات المسؤولين فقد تبين أن عينة الدراسة تتأثر بدرجة كبيرة تجاه تعقد بيئة الأعمال وتداخل عناصر المحيط الدولي وتشابكها نظرا لتعدد الأطراف الفاعلة في سير المتغيرات الاقتصادية، وظهور قوى وسيطية تؤثر في النشاط الوظيفي للمؤسسة، مما يفرض عليها كفاءة أكبر في تشخيص ورصد تقلبات البيئة ومن ثم اختيار السلوك الأمثل الذي يكفل لها نجاح تدويل المنتجات والأنشطة وفرض كيانها وقدرتها على المنافسة لأطول مدة ممكنة.

وفي نفس السياق فإن عينة الدراسة تتأثر بشدة تسارع التغير التكنولوجي خصوصا وأنها تستخدم تكنولوجيا متقادمة نسبيا، كما أن ضعف هيكلها المالي يجعلها غير قادرة على مجاراة التقنيات الحديثة والطلب عليها، ومن جهة أخرى فإن زيادة مضاعفات هذا العامل تعود إلى ضعف عينة الدراسة في تنصيب خلايا لليقظة التكنولوجية، مما يؤدي إلى عجز في تغيير طبيعة

خلق القيمة وإجراء التكامل بين عملياتها، فضلا عن استحداث تخصصات جديدة، وتغيير الطلب على المدخلات والمخرجات المستهدفة للتوجيه إلى الأسواق الخارجية.

4. اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على برنامج SPSS v.24 من خلال استخدام كلا من اختبار T-test للعينة الواحدة ومقياس تحليل التباين الأحادي، حيث تم الحصول على النتائج التالية:

الفرضية الجزئية الأولى:

نلاحظ من خلال الجدول الموالي أن أبعاد توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخارج تؤثر على القدرة التنافسية لها كون أن أغلب عناصر هذه الفقرة سجلت مستوى معنوية أقل من 0,05، وهو ما يقود لرفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأبعاد توجهها إلى اقتحام الأسواق الخارجية، باستثناء تصريف الطاقة الانتاجية المعطلة التي سجلت (sig=0.799).

الجدول (4): اختبار T للعلاقة بين القدرة التنافسية لعينة الدراسة وأبعاد توجهها للخارج

أبعاد التوجه للخارج	قيمة الاختبار T=3					
	T المحسوبة	درجة الحرية	م الدلالة sig	المتوسط العام	الفرق بين المتوسطين	النتيجة
عدم ملائمة السوق المحلي	-4,092	88	0,000	2,53	-0,472	رفض
تصريف الطاقة الانتاجية المعطلة	-0,255	88	0,799	2,97	-0,034	قبول
الحصول على المعرفة والتكنولوجيا	2,431	88	0,017	3,31	0,315	رفض
الحصول على التمويل	6,023	88	0,000	3,76	0,764	رفض
الحصول على عمالة مؤهلة	3,219	88	0,002	3,43	0,427	رفض

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

الفرضية الجزئية الثانية:

بما أن مستوى الدلالة أقل من 0,05 كل العناصر المتعلقة بالخبرة في مجال الاستيراد، التصدير، القيام بالتحالفات والشراكات وكذا الخبرة في إنشاء وحدة إنتاج أو توزيع بالخارج، ومن خلال مقارنة قيمة F المحسوبة بـ F الجدولية، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخبرة في التعامل مع الأسواق.

الجدول (5): تحليل التباين الأحادي لتنافسية العينة تبعا لخبرتها في التعامل مع الأسواق

المتغير	الخبرة في مجال الاستيراد			الخبرة في مجال التصدير		
القدرة التنافسية	درجة الحرية	F	Sig	درجة الحرية	F	Sig
	(4---84)	11,123	0,000	(4---84)	4,185	0,004

المتغير	الخبرة في القيام بالتحالف والشراكة			الخبرة في إنشاء وحدة بالخارج		
القدرة التنافسية	درجة الحرية	F	Sig	درجة الحرية	F	Sig
	(4---84)	6,897	0,000	(4---84)	5.599	0,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

الفرضية الجزئية الثالثة:

نلاحظ من خلال الجدول الموالي أن تحديات العولمة تؤثر فعلا على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون أن أغلب عناصر هذه الفقرة سجلت مستوى معنوية أقل من 0,05، وهو ما يقود لرفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تطرحها العولمة، باستثناء صعوبة الحصول على المعلومات وتزايد حركية المتغيرات الدولية الذين سجلا مستوى معنوية قدر بـ 0,121 و0,408 على الترتيب.

الجدول (6): اختبار T لتأثير تحديات العولمة على القدرة التنافسية لعينة الدراسة

تحديات العولمة	قيمة الاختبار T=3					
	T المحسوبة	درجة الحرية	م الدلالة sig	المتوسط العام	الفرق بين المتوسطين	النتيجة
شدة التغير التكنولوجي	4,480	88	0,000	3,52	0,52	رفض
الحصول على المعلومات	1,567	88	0,121	3,18	0,18	قبول
تنامي مستوى المعرفة	1,850	88	0,068	3,22	0,22	رفض
تسارع نشاط المؤسسات	3,660	88	0,000	3,46	0,46	رفض
تعقد بيئة الأعمال	6,528	88	0,000	3,74	0,74	رفض
تزايد حركية المتغيرات	0,831	88	0,408	3,10	0,10	قبول
اندماج الأسواق	6,183	88	0,000	3,80	0,80	رفض

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

IV. الخاتمة:

أصبح الاندماج في النشاط الاقتصادي العالمي خيارا حتميا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ففي ظل العولمة المتزايدة واشتداد حدة المنافسة من الشركات الأجنبية، يتوقف بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها على صياغة استراتيجيات تنافسية فعالة، والعمل على تطوير إمكاناتها واستخدامها بشكل أكثر كفاءة، إضافة إلى تعزيز هيكلها بخلايا لرصد التطورات البيئية وتوسيع رؤيتها بهدف وتنمية مهاراتها في التأقلم مع التحديات المعاصرة وتكييف نسقها مع البيئة التنافسية.

1. نتائج الدراسة:

- إن غياب مقومات تعزيز القدر التنافسية وتعقد بيئة الأعمال الدولية دفع بعينة الدراسة إلى التركيز على جوارية أنشطتها والبحث عن الاستقرار والاستدامة بدل السعي لاكتشاف الفرص السوقية التي تتيحها البيئة الخارجية؛
- إن انحصار نشاط المؤسسة والافتقار للفكر الاستراتيجي للمسيرين جعل عينة الدراسة تفتقر للخبرة في التعامل مع مختلف مجالات التصدير والشراكة وغيرها؛
- إن اندماج الأسواق عجل باشتداد حدة المنافسة نتيجة تحرير حركة عوامل الإنتاج والتواجد الكبير للمؤسسات الأجنبية بالأسواق المحلية؛

- يعود استخدام عينة الدراسة لتكنولوجيا متقادمة إلى ضعفها في تنصيب خلايا لليقظة التكنولوجية وارتفاع تكاليف التجهيزات الحديثة، مما يؤدي إلى عجز في تغيير طبيعة خلق القيمة وإجراء التكامل بين عملياتها، واستحداث تخصصات جديدة.

2. مقترحات الدراسة:

- ضرورة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الشبكات قصد امتصاص تأثير عوامل البيئة الخارجية والاستفادة من مقومات بعضها البعض؛
- ضرورة تنيب خلايا لليقظة تعمل على تتبع تطورات المحيط ورصد سلوك المنافسين؛
- توفير التحفيزات المالية والفنية وتعزيز الدعم والمرافقة لتوجيه المؤسسات المحلية لاستغلال الفرص التجارية في الأسواق الخارجية؛
- تطوير استراتيجيات المرونة والابتكار بهدف تنمية القدرة على التأقلم والتكيف مع المتغيرات التي تطرحها العولمة؛
- تثمين المهارات البشرية في التسيير وتطوير القدرة على توليد الأفكار وتوسيع الرؤية الاستراتيجية للمسيرين.

قائمة المراجع:

1. الأسرج حسين عبدالمطلب (2007)، آليات دعم القدرة التنافسية للصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة علوم انسانية، السنة 5، العدد 35، خريف، هولندا.
2. آل فرحان عبد الله، الثورة المعلوماتية، متاح على الرابط:
   http://af4phd.blogspot.com/p/blog-page_2717.html
3. حشماوي محمد (2006)، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
4. رزيق كمال، مسدور فارس، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و23 أفريل 2003.
5. عازب الشيخ أحمد، غربي العيد، دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق مدخل إدارة الجودة الشاملة، الملتقى الوطني حول "واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، يومي 5 و6 ماي 2013.

6. عرباني عمار (2009)، أثر المحيط الدولي على استراتيجية السويق في المؤسسة الجزائرية: حالة مؤسستي حمود بوعلام وموبيليس، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
7. محمد هاني محمد (2014)، إدارة وتنظيم وتطوير الأعمال: قياس الأداء المتوازن، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن.
8. Chosniel Elikem Ocloo, Selorm Akaba, David Kwaku Worwui-Brown (2014), Globalization and Competitiveness: Challenges of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Accra-Ghana, International Journal of Business and Social Science, Vol. 5 No. 4.
9. Fabian Dälken, Are Porter's Five Competitive Forces still Applicable? A Critical Examination concerning the Relevance for Today's Business, 3rd IBA Bachelor Thesis Conference, University of Twente, Enschede, Netherlands, July 3rd, 2014.
10. Gaël GUEGUEN (2001), Environnement et management stratégique des PME : le cas du secteur Internet, Résumé de la thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Montpellier 1.
11. KWANE BEBEY Giscard Léon (2017), Le Comportement Stratégique Des Pme Dans Un Environnement Incertain, Thèse De Doctorat, Université d'Artois. France.
12. Małgorzata Okręglicka, Iwona Gorzeń-Mitka, Claudia Ogrean (2015), Management challenges in the context of a complex view - SMEs perspective, Procedia Economics and Finance 34.
13. Ramadhilla Maghfira Utami, Donald Crestofel Lantu (2014), Development Competitiveness Model for Small-Medium Enterprises among the Creative Industry in Bandung, Procedia - Social and Behavioral Sciences (115).
14. Sibel Ahmedova (2015), Factors for Increasing the Competitiveness of Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs) In Bulgaria, Procedia - Social and Behavioral Sciences, (195).
15. bairak.yoo7.com/t3850-topic.